# دور التشريعات في دعم العدالة الانتقالية واستكمال المصالحة الوطنية في الانظمة المقارنة ( الاستسقاء من التجارب المقارنة لدولة ليبيا )

**عُلا أحمد جابر عبد الله**
**أستاذ مساعد القانون العام بكليات الخليج**
**المملكة العربية السعودية**
**EMAIL: elgadie2@gmail.com**

**ملخص البحث"**

منذ اندلاع احداث ما عُرف بالربيع العربي في ليبيا عام 2011 وتم قتل الرئيس الليبي معمر القذافي بعد حكم دام اكثر من 40 عام لجمهورية ليبيا ، مروراً بالتدخل الدولي في ليبيا تحت مسمى حماية المدنيين من الحكومة آنذاك ، تلك التدخل الذي بعد تفتت الوضع في ليبيا عبر الرئيس الامريكي باراك اوباما عن اسفه على التدخل في ليبيا وانه يعتبر من اكبر اخطاء حكومته الاميركية ،فقد أدت الثورة الليبية إلى انشقاق أفراد من الجيش النظامي وانضمامهم للثوار وللمعارضة، انشقت أيضا ألوية بأكملها عن الجيش الليبي بعد الثورة فشكلت كتائب وميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة التي تألف معظمها من عمال العاديين وطلاب جامعات وتشكلت بعض المجموعات المسلحة خلال الحرب ضد النظام وغيرها تطوّر في وقت لاحق لأغراض أمنية و معظم الجماعات التي تشكلت بُنيت على أساس الولاءات القبلية، وكانت مختلفة إلى حد كبير في الحجم والقدرة والنفوذ في حقيقة الأمر؛ لم تكن هذه المجموعات المُسلحة متحدة كجسم واحد كما لم تكن على خلاف مع بعضها البعض، إلا أن الألوية الثورية التي كانت تُمثل الغالبية العظمى من ذوي الخبرة والمهارة القتالية والأسلحة وقد طورت من نفسها فاشتبكت مع بعض الميليشيات والشبكات الإجرامية العنيفة المتطرفة والعصابات ثم تدخلت كتائب توفير الحماية على الخط فاندلعت حرب أهلية طاحنة بين كل الأطراف ، ثم ازداد الامر سوء في 2014 فاندلعت شرارة الحرب الأهلية الثانية التي كانت بمثابة صراع دائر بين الجماعات المتنافسة التي سعت للسيطرة على أراضي ليبيا والتي دارتَ في الغالب بين الحكومة المكونة من مجلس النواب الذي تم انتخابه ديمقراطيا في عام 2014 الامر الذي حتى وان يعتبر شنه انتهى من الحروب والنزاعات المسلحة فيما بين القوات بليبيا الا انه حتى الان لم تصل تلك القوات الى حوار موحد للوصول الى مصالحة وطنية فيما بينهم لصالح جمهورية ليبيا فالناظر في الوضع الليبي يرى ان المشهد السياسي الليبي يتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار،

والصدام المستمر بين المؤسسات والفرقاء السياسيين ، الامر الذي يجعلنا نحاول ايجاد دور التشريعات القانونية التي تساهم في تحويل تلك الصراعات الى التزامات تسير بالجميع الى جمهورية ليبيا المستقرة الغنية أفضل من كما كانت .

**Summary**

Since the outbreak of the events of what was known as the Arab Spring in Libya in 2011، and Libyan President Muammar Gaddafi was killed after ruling the Republic of Libya for more than 40 years، passing through the international intervention in Libya under the name of protecting civilians from the government at that time، that intervention، which after the disintegration of the situation in Libya was carried out by the President American Barack Obama expressed his regret for interfering in Libya and that it is considered one of the biggest mistakes of his American government. The Libyan revolution led to the defection of members of the regular army and their joining the revolutionaries and the opposition. Entire brigades also defected from the Libyan army after the revolution، forming brigades، militias and other armed groups، most of which consisted of ordinary workers and university students، some armed groups were formed during the war against the regime، and others developed later for security purposes. Most of the groups that were formed were built on the basis of tribal loyalties، and were vastly different in size، ability، and influence in fact. These armed groups were not united as a single body، nor were they in conflict with each other. However، the revolutionary brigades، which represented the vast majority of those with experience، combat skill، and weapons، developed themselves and clashed with some militias، violent extremist criminal networks، and gangs. Then the protection brigades intervened. On the line، a fierce civil war broke out between all parties، and then things got worse in 2014، sparking the second civil war، which was an ongoing conflict between competing groups that sought to control the lands of Libya، and which mostly took place between the government consisting of the House of Representatives that was democratically elected in The year 2014، which even if it is considered an end to wars and armed conflicts among the forces in Libya، has not yet reached a unified dialogue to reach a national reconciliation among them for the benefit of the Republic of Libya. The observer of the Libyan situation sees that the Libyan political scene is characterized by complexity and instability. And the ongoing clash between institutions and political parties، which makes us try to find the role of legal legislation that contributes to transforming these conflicts into commitments that lead everyone to the stable، wealthy Republic of Libya، better than it was before.

**مشكلة البحث :**

يناقش البحث الازمة الحالية في المجتمع الليبي، فعلى المستوى السياسي، أخفقت ليبيا في الخروج من أزمتها السياسية وإنهاء حاله الانقسام السياسي والعسكري، رغم تعدد محاولات التسوية السياسية للأزمة الليبية، بدءاً باتفاق الصخيرات ديسمبر 2015 وما انبثق عنه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، والتي تلاها تشكيل حكومة جديدة " الوحدة الوطنية " في مارس 2021، فضلاً عن المحادثات التي مهدت لها الأمم المتحدة، ومؤتمر برلين 2021/2020، وكذلك مفاوضات القاهرة في إبريل 2022.

ولم تنجح ليبيا حتى في إجراء انتخابات تشريعية، ولا رئاسية، رغم تقرير مواعيد مختلفة لذلك، وكذلك لم تنجح حتى في إقرار دستور حتى كتابة هذه السطور. فليبيا تعيش منذ 2011 على اتفاق تأسيسي، وهناك مسودة دستور اقترحتها هيئة صياغة الدستور في يوليو 2017، ولكنها لم تعرض للاستفتاء الشعبي حتى الآن.

فالوضع السياسي الليبي مازال في حالة انقسام كبير بين فريقين، لكل فريق أرض يسيطر عليها، وقوات عسكرية موالية له ، ومقاتلين أجانب تدعمه ، مع وجود دعم إقليمي ، الامر الذي يؤكد ان ليبيا يغيب عنها مفهوم الدولة بالمعنى القانوني ، نتيجة افتقادها للإقليم الموحد، والسلطة الموحدة التي تحتكر العنف الشرعي وتفرض سيطرتها المركزية على كامل إقليم الدولة ، مما كان لذلك عظيم الأثر على التعاطي مع كارثه الإعصار وغيرها من متطلبات الشعب الليبي والازمات التي تمر عليها دون تعامل رسمي ثابت وموحد من حكومة لها سيادة على كامل الاقليم الليبي والدولة القانونية .

**اهمية البحث :**

يحاول البحث رصد تداعيات الكارثة على ليبيا، مع تبيان المحطات المتتالية التي فشل فيها الليبيون في بناء الدولة والتوافق السياسي بعد 2011، ثم تناقش أثر غياب الدولة وحالة الانقسام على التعاطي مع الكارثة ومواجهة تداعياتها، ومحاولة في تدعيم دور المصالحة الوطنية ودعم فكرة العدالة الانتقالية عن طريق التشريعات الوطنية واللجوء الى التشريعات الدولية التي تدعم ذات الهدف ، حتى الاستفادة من تجارب الدول في الانتقال السلمي للسلطة وتوحيدها في البلاد لعودة الدولة تقف ممن جديد وتتفرغ السلطات الى اعمار الدولة ورفع قدرتها على مواجهات الازمات المتعددة التي نتجت منذ اندلاع النزاعات الداخلية والثورات وحتى مواجهة الكوارث الطبيعية كما الحال في اعصار درنه على سبيل المثال ، ويبدو أن الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية لن تهدأ، إذ يظهر مؤشر المخاطر العالمي أن بعض الدول العربية تتمتع بمؤشرات مرتفعة للتعرض للكوارث الطبيعية، كما تتمتع الصومال واليمن ومصر بمؤشرات عالية على التوالي، كما تتمتع ليبيا بمؤشرات عالية ومؤشر سوريا مرتفع ، ولذلك نحاول في بحثنا هذا إعطاء الأولوية لبرامج العدالة الانتقالية في هذه ليبيا عن طريق التجارب التشريعية السابقة في الدول الاخرى ، مما قد يساعد في تخفيف الانقسامات الاجتماعية والصراعات السياسية، وبالتالي توفير فرص الاستجابة المناسبة للكوارث ويجب أيضًا إعطاء الأولوية لإعادة تقييم واستعادة البنية التحتية التي تدهورت بسبب الصراع حتى تكون قادرة ومستعدة للاستجابة لأي كوارث طبيعية محتملة.

**منهج البحث :**

اعتمد البحث على المنهج التحليلي للوضع في ليبيا سياسياً والاستقرائي للنصوص التشريعية ودور القانون في دعم فكرة المصالحة الوطنية وتقدمها على كافة مصالح الجهات المتناحرة على السيطرة وتغليب حقوق البلاد وضمانه حريات الافراد بها من حقهم في الاستقرار والامان والحماية من الكوارث والنزاعات المسلحة وغيرها مما يهدد حياة المجتمعات ويجعل الدول في مصف خلفي للعالم على الرغم من قوة موارد الدولة وثرواتها الطبيعية التي لا يستهان بها .

**هيكل البحث :**

نستهل بحثنا بمبحث تميدي يتحدث عن ماهية العدالة الانتقالية للدول عقب الثورات والإخفاقات السياسية وكل ما يهدم كيان الدول كي ترمم مكوناتها من جديد واستعادة سيادتها وسطتها على كامل اقليمها ، ثم عن فكرة المصالة الوطنية وبدء انتشار مصطلحها في المجتمع الغربي والعربي ، ثم ما هي دور التشريعات والبيئة القانونية في الدولة للحفاظ على دعائمها الاساسية واستمرار قوة الدولة القانونية

ثم المبحث الاول والذي نستعرض فيه لتجارب نماذج من الدول الغربية وتجاربها في تعزيز وتطبيق مبدأ المصالحة الوطنية وتطبيق العدالة الانتقالية بها ، ونعرض ايضا الى تجارب ولكن في المجتمعات العربية لتطبيق ذات المبدأ ومحاولتهم في تخطى التفكك والناحرات الداخلية والانقسامات وتغليب المصلحة العليا للبلاد والمرور على اختلاف المصالح ووجهات النظر للوصول الى المصلحة العليا للدولة والمجتمع

اما المبحث الثاني يتعمق اكثر الى الوضع الحالي في ليبيا ومحاولات التصالح والانتقال الى دولة ذات سيادة واحدة وحكومة واحدة مسيطرة على كامل الدولة ، ثم الانتقال الى البيئة التشريعية بها ومدى جاهزيتها لدعم فكرة المصالحة الوطنية وتقديم نصوص تشريعه معاونة للتصالح وتغليب مصلحة ليبيا العليا على مصالح جهات متعددة تستهدف السيطرة على البلاد ، وذلك في خطة البحث الاتية :

**خطة البحث**

**المبحث التمهيدي : ماهية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية**

- فكرة العدالة الانتقالية للدول
- مبدأ المصالحة الوطنية واهميته

**المبحث الاول : التجارب السابقة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عربياً ودولياً**

- تجارب الدول الغربية في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية
- تجارب الدول العربية في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

**المبحث الثاني : الواقع الحالي والبيئة التشريعية في ليبيا**

- الوضع الحالي في ليبيا سياسياً

- البيئة التشريعية الليبية وجاهزيتها لدعم فكرة المصالحة الوطنية

الخاتمة

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

فهوس الموضوعات

**المبحث التمهيدي : ماهية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية**

- **فكرة العدالة الانتقالية للدول**

العدالة الانتقالية مصطلح فني تم اكتسابه في الممارسة العملية على مدار العقدين أو العقود الثلاثة الماضية،" ولكن لا يُقصد به تنحية أي شكل من أشكال المساءلة جانبا ، بل تشمل العدالة الانتقالية محاكمات ، المساءلة الجنائية، وتعزيز القضاء، والعمل مع المحاكم الدولية[1] ، ونعرض لمفهوم العدالة الانتقالية وتطوره التاريخي عبر العصور

تنقسم المراحل التاريخية لتطور مفهوم العدالة الانتقالية إلى ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: يعتبر الكثير من الباحثين مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي المرحلة الأولى لتشكل المفهوم، وذلك من خلال محاكم نورمبورغ Nuremberg ، وطوكيو Tokyo ؛ والتي تمثل إنجازها في الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية، في شكل يؤسس لعدالة بعيدة عن الانتقام. ورغم كل الملاحظات التي طالت محاكم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان لها دور بارز في تطوير الجنائية الدولية؛ إذ تمكنت من تعزيز مفهوم الوعي الحقوقي على المستوى الدولي، عبر تأسيسها للبنية القانونية والتنظيمية لفكرة حقوق الإنسان.

المرحلة الثانية: ارتبطت هذه المرحلة بتطوير مفهوم العدالة الانتقالية بتسارع مرحلة الديمقراطية Democratization، والتحول السياسي الذي مرت به الكثير من الدول خلال الحرب الباردة، وحتى نهاية الثمانينيات، والتي شهدت حالات صراع داخلي، وجرائم ضد الإنسانية متأثرة بالصراع الدولي. وتميزت هذه المرحلة بظهور لجان الحقيقة، فكان أول إنشاء لها في أوغندا عام 1974 تحت اسم لجنة التحقيق في الاختفاء القسري، ثم في بوليفيا سنة 1982، وكذلك في الأرجنتين سنة 1983 للتحقيق في مصير ضحايا الاختفاء القسري إبان الحكم العسكري بين 1976 و1983.

المرحلة الثالثة: تُعد مرحلة تشكل مفهوم العدالة الانتقالية بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ شاع استخدام المصطلح بين عدد من الأكاديميين الأمريكيين، لوصف الطرق المختلفة التي عالجت بها البلدان مشاكل وصول أنظمة جديدة إلى السلطة، ومواجهتها للانتهاكات الجسيمة للحكومات السابقة. وفي هذه المرحلة أضحى مفهوم العدالة الانتقالية أكثر استقرارًا، وأصبحت أهداف المفهوم ووسائله ونهجه أوسع،

فتضمن دور العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع تنظيم العلاقات وقت السلم، ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التبلور لمفهوم العدالة الانتقالية ، إذ أخذت العدالة طابعاً شاملا لجميع القطاعات التي تؤثر على النسق المجتمعي بعد انتهاء الصراع.

لكن السبب الذي جعل العدالة الانتقالية تُعرف بمصطلح فني هو أنه أصبح واضحا منذ عدة عقود في بلدان مختلفة حول العالم أنه حتى عندما يمكن أن تكون هناك محاكمات وطنية – وبالطبع، هناك قيود في العديد من السياقات لإجراء محاكمات وطنية ناجحة، ولكن حتى عندما يكون هناك محاكمات وطنية أو دولية، هناك شعور بأن هذا غير كافٍ في الواقع. فهناك العديد من الاحتياجات الأخرى للضحايا والمجتمع ككل. والفكرة من ذلك هي محاولة العمل بطريقة تعاونية بحيث يمكن للعناصر المختلفة للعدالة التي تركز على العدالة والعدالة الوقائية والعدالة التصالحية أن تعمل معا، لذا فإن العدالة الانتقالية تشمل الملاحقات الجنائية. وتشمل البحث غير القضائي عن الحقيقة، وقد وضعت بعض البلدان لجانا وطنية للحقيقة لتحاول التحدث مع أكبر عدد ممكن من الضحايا والناجين والشهود، في محاولة لقول الحقيقة ككل حول ما حدث في البلاد".

في بعض الأحيان، في كثير من الأحيان، قد توصي لجان الحقيقة بإجراء مزيد من الملاحقات القضائية أو بأن يكون هناك أنواع أخرى من البرامج لإيلاء الاهتمام للضحايا الذين تحدثوا إليهم، أو إجراء أنواع معينة من الإصلاحات. إذا قد يكون عمل لجنة الحقيقة واسعا جدا بما في ذلك عمليات البحث، وأخذ الشهادات، ولكن أيضا الخروج بتوصيات والعمل حقا على تنفيذها.

تغطي العدالة الانتقالية المجموعة الكاملة للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التصالح مع إرث متفشٍّ على نطاق واسع خلّفه نزاع ماضٍ أو قمع أو انتهاكات أو تجاوزات، بهدف ضمان المساءلة وتحقيق العدالة والمصالحة [2].

قد تشمل هذه العمليات كلاً من الآليات القضائية وغير القضائية، بما في ذلك تقصي الحقائق ومبادرات الملاحقات القضائية والتعويضات والتدابير المختلفة لمنع تكرار الانتهاكات من جديد، بما في ذلك: الإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي، وتقوية المجتمع المدني، والجهود الرامية إلى تخليد الذكرى، والمبادرات الثقافية، وصون المحفوظات، وإصلاح تعليم التاريخ ، أيضاً تهدف العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بالضحايا، وتعزيز ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، كخطوة نحو المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة، وقد أظهرت مبادرات العدالة الانتقالية مرارًا وتكرارًا أنه يمكنها أن تساهم في معالجة المظالم والانقسامات. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب أن تكون هذه العمليات محددة السياق، ووطنية، وأن تركز على احتياجات الضحايا. وبالتالي، يمكنها أن تربط المجتمعات وتمكّنها وتحوّلها، فتساهم في السلام الدائم [3].

وعادة ما يرتبط مصطلح العدالة الانتقالية بمصطلح ملازم له يسمى "**الإصلاحات المؤسسية**"

وهو ما يعنى انه لا يكفي محاسبة الأشخاص في الماضي فقط إذا كنت تعتقد أن هذه الانتهاكات بطريقة ما قد تستمر في المستقبل. غالبا ما تكون الأولوية الأولى للضحايا هي، نعم، يريدون العدالة، يريدون الحقيقة، يحتاجون إلى تعويضات وخدمات. لكنهم أيضا يريدون أيضا ضمان عدم تكرار هذه الأنواع من الانتهاكات في المستقبل .

والعدالة الانتقالية متجذّرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقع على عاتق الدول التزام بتوفير سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتلبية حقوقهم في الحقيقة والعدالة والجبر. ومن أجل الوفاء بهذا الالتزام، وكي تكون العدالة الانتقالية قادرة على المساهمة بفعالية في السلام والمصالحة المستدامين، لا بد من اتباع نُهج شاملة .وتسعى مثل هذه النُهج إلى إحراز تقدم على مستوى جميع أبعاد العدالة الانتقالية وبطريقة متكاملة للدول التي تسعى للعودة مرة اخرى للوقوف على مصاف الدول المستقلة والمستقرة .

- **مبدأ المصالحة الوطنية واهميته**

ويندرج مصطلح «المصالحة الوطنية » في إطار ما يطلق عليه «العدالة الانتقالية»، وقد أخذ مفهوم العدالة الانتقالية ودوافعها السياسية والقانونية والحقوقية والإنسانية يتبلور في العديد من التجارب الدولية وفي العديد من المناطق في العالم، ومنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، شهد العالم تجارب عديدة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، فالمصالحة تعد الهدف الأسمى الذي يصبو إليه أي مجتمع، لكن يصعب تحديد ما تعنيه هذه المصالحة إذ إنها مرتبطة بالإطار السياسي والثقافي والتاريخي الخاص بالمجتمع .

ترتبط المصالحة الوطنية ارتباطا وثيقا بمفهوم العدالة الانتقالية، فالمصالحة من أهم الأهداف والهدف الأسمى لنظام العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية هي النتيجة الحتمية للدول التي تعاني من خلافات جوهرية أو صراعات داخلية، ويمكن أن تحدث بين شرائح محددة من المجتمع بين المجتمع والنظام، وهو أحد أهم مكونات أي حل سياسي، وعلى أساسه تقوم العلاقة المبنية على التسامح والعدالة. والأنساب الاجتماعية، بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي بين كافة فئات المجتمع. وإذا لم يتحقق هذا الهدف، فقد يفشل الحل بأكمله.

كثيراً ما يُذكر مفهوم "المصالحة" في المناقشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، لكن المفهوم يحمل معاني عديدة ومختلفة. ويرى البعض أن الأمر مرتبط بجهود النظام "لقلب الماضي" أو "تغيير الماضي" أو كما يقال وسط العامة ( سامح وانسى) [4] .

لكن المدافعين عن حقوق الإنسان نادرا ما يقبلون هذه الصيغة من المصالحة، محتجين بقوة بأن المصالحة الحقيقية يجب أن تكون مرتبطة بالمحاسبة والعدالة والاعتراف، أما الانتقاد الثاني الموجه إلى المصالحة، فهو أنها تقدم غالبا كهدف نهائي وقابل للإنجاز دون إيلاء ما يكفي من الاهتمام للعملية التي

يمكن أن تنجز من خلالها، وعليه، فإن الإفراط في التركيز على المصالحة قد يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل [5].

ووفقا لـ «المركز الدولي للعدالة الانتقالية»، فإنه لا بد لعملية المصالحة قبل أي شيء من تهيئة، فليس من المنطقي أن ترتكز هذه العملية على حث الضحايا على المسامحة في ظل غياب أي إقرار حكومي واضح، وقد وضعت الوكالة السويدية لتنمية التعاون تعريفا للمصالحة الوطنية بأنها «عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى بناء علاقة نحو سلام مستدام» [6].

ف العدالة الانتقاليّة تُعنى، أوّلًا، بالضّحايا، قبلَ أي اعتبارٍ آخر وهي تصبُّ جلّ تركيزها على حقوقهم وكرامتهم بصفتهم مواطنين وأشخاصٍ على حدّ سواء، وهي تسعى إلى المُحاسبة على الأضرار الّتي تكبّدها هؤلاء وإلى انتزاع الإقرار بها وتحقيق الإنصاف في شأنها. فالعدالة الانتقاليّة تضعُ الضّحايا في صلبِ عملها وتُولِي كرامتهم الأولويّة القُصوى، وهي بذلك، إنّما تدلّ على الطّريق المؤديّة إلى إبرامِ عقدٍ اجتماعيّ جديدٍ يشملُ المواطنينَ جميعهم ويحفظُ حقوقَ كُلٍّ منهم [7].

ولعل العدالة الانتقالية والوصول لمصالحة اجتماعية في البلدان التي خاضت حروباً أهلية هي التحدي الأكبر الذي يواجه هذه المجتمعات لتحقيق أمنها القومي القائم على أسس حقيقية. وقد نجحت بعض المجتمعات في تحقيق عدالة انتقالية عبرت بها إلى بناء أُسس جديدة للمجتمع تضمن جبر الضرر للضحايا، وعدم العودة للنزاع المسلح مرة أخرى. والسلام الذي حققته هذه الدول مر بعدة مراحل، ولعل أهمها مرحلة البناء القانوني وسن التشريعات الوطنية لمرحلة العدالة الانتقالية ، وهذا ما سوف نستفيض في الحديث عنه في المبحث الثاني الخاص بالبيئة التشريعية ومدى جاهزيتها لتعزيز المصالحة الوطنية واستكمال العدالة الانتقالية في ليبيا .

**المبحث الاول :**

**التجارب السابقة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عربياً ودولياً**

في هذا المبحث سوف نتتبع مسارات لتجارب الدول، ودور التشريعات في بناء المؤسسات التي تُدير مرحلة العدالة الانتقالية، وخطوات تحقيق المصالحة الوطنية بها ، وفي الحالة الليبية ورغم مرور عقد كامل على النزاعات الأهلية منذ ثورة فبراير 2011 لم يتم التوصل لمصالحة اجتماعية في ليبيا، رغم عديد الدعوات وصدور قانون لإرساء قواعد المصالحة الاجتماعية. وقد توصلت الورقة لعدة نتائج حالت دون الوصول لتحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا، وهي: قصور قانون إرساء قواعد المصالحة الاجتماعية في بناء مؤسسات تضمن كشف الحقيقة وجبر الضرر وتحقيق المصالحة الاجتماعية، وعدم إيلاء المؤسسات التشريعية في ليبيا أهمية لسن التشريعات المنظمة للعدالة الانتقالية. وقد خلص البحث إلى أن تشريعات العدالة الانتقالية في ليبيا تحتاج لإعادة صياغة حتى يتم بناء مؤسسات العدالة الانتقالية القادرة على تحقيق المصالحة الاجتماعية ، وسوف نعرض لبعض نماذج التجارب العالمية والدول التي سلكت

طريق المصالحة الوطنية وما العقبات التي واجهتها اثناء طريق المصالحة والنتائج التي توصلت لها بالنهاية .

**تجارب الدول الغربية في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية**

**تجربة الارجنتين :**

عانت دولة الأرجنتين حالة قاسية مستعصية من حكم العسكر إذ شهدت الدولة خلال الأربعين عاما من عام 1943 حتى عام1983، أربعة انقلابات عسكرية، تولت فيها مجالس عسكرية حكم البلاد لفترة 20 عاما، تخللتها حكومات مدنية تفاوتت ما بين حكومات ضعيفة، أقرب إلى واجهة لسلطة العسكر، وحكومات قوية حققت استقرارا سياسيا وازدهارا اقتصادي ، فكانت أسوأ فترة حكم عسكري هي فترة السبع سنوات من عام 1976 إلى عام 1983، والتي شهدت إرهاب الدولة في محاولتها القضاء على المجموعات المسلحة وتصفية الخصوم السياسيين، فارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان راح ضحيتها قرابة 30 ألف ما بين قتيل ومفقود كما تم فرض الأحكام العرفية ، وألغي الدستور [8] ، وتم حظر التظاهر والتجمهر وفرضت الرقابة على الصحافة والإعلام و هيمن العسكر على النقابات ومنظمات المجتمع المدني، وأخيرا بدأ ما عُرف باسم "الحرب القذرة" والتي عرفت أيضا باسم "إعادة التنظيم الوطني" و هو الاسم الذي استخدمته الحكومة العسكرية في الأرجنتين لمرحلة إرهاب الدولة ، وبعض المصادر ترجح أن البداية كانت عام 1969، خلال هذه المرحلة قامت القوات العسكرية والأمنية وكذلك فرق الموت اليمينية، فيما عرف بالتحالف الأرجنتيني ضد الشيوعية، بمطاردة وقتل مقاتلين يساريين، ومعارضين سياسيين، وأي شخص يعتقدون أنه مرتبط بالاشتراكية.

التقدير لضحايا الحرب القذرة تراوح حسب المصادر من 7'158 إلى 30'000، من –نشطاء يساريين، نقابيين، طلبة، صحفيين، وكذلك مقاتلين ماركسيين وبيرونيين. وثائق سرية من الشرطة السرية الأرجنتينية استشهدت بتقرير رسمي، أعدته كتيبة الاستخبارات 601، أنه حوالي 22'000 ألف شخص قتلوا أو أخطفوا في الفترة من 1975 إلى منتصف عام 1978، كما تم الكشف لاحقا أن على الأقل 12'000 من الذين أخطفوا كانوا محتجزين من قبل "السلطة التنفيذية الوطنية" في معتقلات سرية في جميع أنحاء الأرجنتين وأفرج عنهم نتيجة ضغوط دبلوماسية خلال الحكم العسكري، بينما العدد الرسمي لضحايا الاختفاء القسري حسب تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين عام 2003 – 13'000 شخص [9].

لم يكن المناخ القمعي في الأرجنتين ليسمح بإنشاء أي حركة احتجاجية أو حزب سياسي يقف في وجه حكم العسكر إلا حركة واحدة ضربت مثالا رائعا وفريدا في تلك الحقبة ما بين عامي 1976 و1983 وهي حركة " أمهات ميدان مايو" اجتمعن وانتظمن عام 1977 للمطالبة بمعرفة مصير أبنائهن، وبدأت المسيرة بعقد اعتصامات صامتة في ميدان مايو في بوينس آيرس، أمام القصر الرئاسي "كاسا روسادا "، في تحدٍ

علني لإرهاب الدولة، إلى جانب جمعية "أمهات بلازا دي مايو" التي كانت تناضل لمعرفة مصير أبنائها المختطفين، تأسست جمعية "جدات بلازا دي مايو" في نفس العام لمعرفة مصير أحفادهن أبناء ضحايا الاختفاء القسري، الذين خطفتهم القوات الموالية للعسكر، بعضهم ولدوا لأمهات معتقلات، وتم تبنيهم بشكل غير قانوني ، والجمعية كانت تسعى لإعادة الأطفال إلى عائلاتهم الأصلية، فخطف الأطفال الرضع كان جزء من خطة منتظمة اعتمدتها الحكومة العسكرية خلال "الحرب القذرة"، لينشأ الأطفال المختطفون في حضن عائلات العسكريين وحلفاء النظام، لكيلا ينشأ جيل آخر من المعارضين.

هذا النشاط المدني تنامى وشجع شرائح أخرى من المجتمع لتتحرك للمطالبة بالحقوق والحريات، وتصاعد الضغط الشعبي وتنامى بعد هزيمة الحكم العسكري في حربه مع بريطانيا حول جزر المالفينس "الفوكلاند" في شهر يونيو 1982، فضعفت قبضة العسكر على الحكم وعادت السلطة المدنية في 10 ديسمبر 1983

**تجربة غواتيمالا :**

بدأت الحرب الأهلية في غواتيمالا عام 1960، أي بعد 6 سنوات من الانقلاب العسكري المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضد الرئيس المنتخب ديمقراطيا "جاكوبو اربنز" كانت الحرب بين الجيش من ناحية، وتشكيلات المتمردين المنضويين تحت تنظيم الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية ذات الانتماء اليساري التي قادها السكان الأصليون وهم أبناء الأقلية الأثنية من المايا بالإضافة إلى فلّاحي "اللادينو"، وقد أزهقت خلالها عشرات الآلاف من الأرواح، معظمهم مدنيون، وبالأخص من السكان الأصليين.

شهدت الفترة الممتدة من عام 1978حتى عام 1986 الكثير من المجازر وتدابير "الأرض المحروقة" على امتداد غواتيمالا نتيجة لمكافحة العصيان ، ثم بدأت المفاوضات بين الحكومة والمتمردين عام 1991 عقب نهاية الحرب الباردة، وفي 23 من يونيو من العام 1994، وقع كل من الحكومة الغواتيمالية والوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية اتفاقا ينص على إنشاء لجنة توضيح انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي أدت إلى مُعاناة الشعب الغواتيمالي ، وفى ديسمبر 1996 قام الطرفان بالتوقيع على اتفاق السلام، لتشهد غواتيمالا انتخابات ديمقراطية، وأصبح البلد يتمتع بحكم ديمقراطي يقوم على أساس انتخاب الرئيس والبرلمان من قبل الشعب.

وبعد انتهاء الحروب الأهلية التي دامت سنوات طويلة وانهكت الشعوب وأدت الي موت الكثير من الافراد وانتهاك الحقوق الانسانية لهم بدأت البلاد أن تسلك نهج جديد للبلاد يتميز بإحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي نصت عليها جميع مواثيق حقوق الانسان والعهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية وايضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكى تفعل ذلك فعليها بتطبيق آليات العدالة الانتقالية متمثلة في لجان تقصي الحقائق، والمحاكمات، وتعويض الضحايا، واصلاح المؤسسات، وآليات احياء الذكرى.

ولذلك سنعرض كيفية تعامل جواتيمالا مع هذه الآليات-:

**اولا:- لجان تقصى الحقائق-:**

انشئت لجنة توضيح التاريخ في عام 1994 بناء علي اتفاقية السلام التي تم توقيعها بين الحكومة والقوات الشيوعية بتدخل من الامم المتحدة والتي ساعدت في انتهاء الحروب الاهلية، وقد امتلكت هذه اللجنة سلطات كبيرة وكان لها الحق في التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت أثناء النزاع ليس ذلك فقط بل كان لها ايضا معرفة العوامل سواء كانت الاقتصادية او الاجتماعية التي أدت الي حدوث هذا العنف.

قد كان لتقرير هذه اللجة أهمية لأنه عرفنا بعدد الوفيات اثناء الصراع والتي قدرته بحوالي 200،000 قتيل، كما انه اوصي بتنفيذ العديد من الاصلاحات في البلاد.

ولكن في عام 2007 تم تشكيل لجنة دولية جديدة لوقف العنف في جواتيمالا واطلق عليها " اللجنة الدولية لمكافحة الافلات من العقاب " وأشادت الولايات المتحدة بدعمها لتلك اللجنة وتمويلها من اجل مساعدتها في بدء العمل بأسرع وقت ممكن ، تهف اللجنة الي التحقق في الجرائم التي ارتكبتها المنظمات السرية التي تهدد حقوق الافراد وحرياتهم في غواتيمالا واصلاح الجيش والشرطة والقضاء وتطبيق تلك العمليات بطريقة سليمة [10] ، وتعتبر تلك اللجنة الاولي من نوعها التي ترعاها الامم المتحدة، وبمجرد تشكيل اللجنة فستقوم بمجوعة من الاصلاحات الضرورية لضمان قيام الاجهزة بمهمتها.

**ثانيا:- المحاكمات-:**

تعتبر المحاكمات من أهم الآليات التي تؤدي الي تحقيق العدالة الانتقالية وتتم لمرتكبي الجرائم وتشمل رئيس دولة غواتيمالا والعديد من القيادات العليا في الجيش ، فقد أنشأت غواتيمالا في دستورها أنه يجب محاكمة الجرائم الشائعة التي يرتكبها العسكريون في المحاكم المدنية وليس العسكرية، كما سنت غواتيمالا قوانين مثل تدوين جريمة الاختفاء القسري في عام 1996 التي سهلت محاكمة هذه الجرائم إلى أبعد من معاملتها كخطف، ثم في عام 2009 تعاملت المحكمة الدستورية في غواتيمالا مع جريمة الاختفاء القسري كجريمة مستمرة مما سمح بتطبيق قوانين عام 1996 على حالات الاختفاء القسري التي حدثت خلال الحرب وأنشأت غواتيمالا في عام 2005 وحدة لحقوق الإنسان لمقاضاة حالات الحرب [11].

فتولت المحكمة الغواتيمالية محاكمة الديكتاتور العسكري خوسيه ايفرين ريوس مونت الذي بلغ 86 عاما بتهمة ارتكاب ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية في اكسيل والمايا اثناء الحروب الاهلية وتم الحكم عليه بالسجن 80 عاما [12] ، ومن تلك المحاكمات على سبيل المثال [13] :

- السجن 5130 عام علي عسكري يدعي الونزو شارك في الحرب الاهلية ادت الي مقتل 200 شخص بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية واختطاف طفل عمره خمس سنوات من احد العائلات، وشارك ايضا في اغتصاب النساء وقتل اهالي قرية ورمي جثثهم في البئر .
- السجن 5160 عاما علي عسكري سابق يدعي سانتوس لوبيز الستينين رمزي ارتكب مجزرة في غواتيمالا، وتمت ادانته بقتل 201 فلاح في قرية في شمال البلاد والعقوبة تشمل السجن 30 عاما علي كل ضحية وتمت ادانته علي انه منفذ العملية بعدد 171 ضحية، هذا وبالإضافة الي 30 عاما لجريمة خطف وقتل قاصر نجا من المجزرة [14].

**ثالثا- جبر الأضرار وتعويض الضحايا-:**

أوصت اللجنة التي تم تشكيلها تعويض الضحايا وأقاربهم ايضا نتيجة الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها، وتم عمل برنامج وطني عام 2005 يحدد المعايير والاولويات التي يتم التمييز بينها في البداية وتشمل ايضا الانتهاكات والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية [15].

وتم اتخاذ مجموعة من التدابير الجماعية للتعويض منها:

الرد المادي، التعويض الاقتصادي، جبر الضرر النفسي واعادة التأهيل، تبجيل الضحايا، و تعويضات من الانتهاكات الثقافية ، وفي مارس 2011 تم رصد مساهمات قدرها 10 مليون دولار من صندوق بناء السلام لمساعدة حقوق الانسان وتعزيز انظمة الامن والقضاء وتم انشاء هذا الصندوق عام 206 لتعزيز الاستقرار والامن [16]

**رابعا:- اصلاح المؤسسات واحياء الذكرى-:**

قامت الامم المتحدة بتشجيع الحكومة الغواتيمالية علي تعزيز المؤسسات الدائمة المسؤولة عن ترسيخ القانون واحترام حقوق الانسان ، وكان من اهم المؤسسات التي تم اصلاحها هي مؤسسة الارشيف التاريخي للشرطة الوطنية، وكان في الاساس محل عمل الشرطة الوطنية حيث انه كان يشتبه في انه كان يستخدم كسجن ومركز تعذيب اثناء الحروب الاهلية والان تم تحويله الي مساحة ارشيفية تديرها منظمة لحقوق الانسان غير هادفة للربح وتم اكتشاف ملايين الوثائق في ارشيف الشرطة في الفترة التي اشتد فيها انتهاك حقوق الانسان بشكل كبير للغاية [17]، ف خطوة الاصلاح تأتى خطوة كخطوة مكملة وضرورية للخطوات السابقة (المحاكمات، جبر الضرر والتعويضات )، بغرض ضمان سلامة إنجاح مسيرة الانتقال للمجتمع الديمقراطي. فمن غير المنطقي أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات تشكيل وأعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم، فقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات هيكلية في بعض المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، أو تطهير تلك المؤسسات من بعض العناصر التي يثبت تورطهم في ارتكاب الجرائم في النظم السابقة، لضمان عدم تكرار تلك الممارسات مرة أخرى في المستقبل

من قِبل الأجهزة الإدارية أو أية أجهزه أخرى في الدولة. وهناك العديد من النماذج الدولية، فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي .

وإحياء الذكرى هو أي حدث أو واقعة أو بنية تعمل كآلية للتذكر. ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي (مثل إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (مثل بناء جدارية في مجتمع محلى)، رسميا من طرف الدولة أو تلقائياً من طرف المواطنين . ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا و/أو التعرف عليهم، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعى المجتمع [18].

**تجارب الدول العربية في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية**

لقد مرّ عقدٌ من الزمن منذ أن شهدت عدّة دول عربية انتفاضات شعبية مُناهضة للحكومات تطالب بالعدالة والحرّية وسقوط الأنظمة القمعية بها ، وقد مرّت المنطقة العربية منذ تلك الآونة بتحوّلات تتّسم بالسلطوية المتجدّدة والصراعات المسلّحة والإصلاح الدستوري والتغيير في القيادات والمزيد من الانتفاضات وتغيّرات في التحالفات الجيوسياسية ، وفي خلال تلك الأحداث كلّها، بقي السعي إلى العدالة بأشكالها كافّة طاغياً سواء تم استكمال خطواتها بسلام ام لا كحال اغلب الدول في المنطقة مع الاسف

فغالباً ما أخذت العدالة الانتقالية في المنطقة العربية شكل معارك متناحرة لـ(انعدام) العدالة خاصة في الاحوال التي تستعمل فيها الأنظمة السياسية أدوات العدالة الانتقالية لتصفية حسابات فترة الانتفاضات الشعبية المؤقّتةَ عوضاً عن تصفية حساب تاريخ أطول بكثير من الفظائع ، وسوف نعرض لجزء بسيط مناهم ملامح تجارب الدول العربية في تخطي مرحلة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية للوصول الى بر الاستقرار السياسي بالبلاد وعودة عجلة الحياة بشكل يقارب الطبيعي والمرجو .

**التجربة التونسية :**

تعتبر التجربة التونسية من أحدث التجارب في العدالة الانتقالية فبعد نجاح ثورة 14 يناير 2011 وهروب بن علي وفي الأيام الأولى التي تلت هذا النجاح صدر قرار إنشاء لجان تقصي الحقائق ومحاكمات لعدد من رموز النظام السابق وفي نفس الوقت اتخذت بعض الإجراءات المتعلقة بالعفو التشريعي والتعويضات لجرحى الثورة والذي أعتبر المسار الأولي في تبني العدالة الانتقالية [19].

تلي ذلك نشاط مؤسسي هدف إلى اختيار العدالة الانتقالية واعتباره الحل الناجع لحقبة الانتهاكات الجسيمة التي عاشتها تونس منذ عام 1950،والذي يمكن أن يؤسس لبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور أساسيا في التعريف بأهمية العدالة الانتقالية لذا توجهت إلى عقد الندوات وورش العمل لشريحة كبيرة من المجتمع والذي ساهم في رفع الوعي لدى هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع .

لقد استفادت الثورة التونسية من الاهتمام العالمي بثورات الربيع العربي من خلال دعم مؤسسات دولية وعربية في العديد من المجالات ومنها مجال العدالة الانتقالية فاستعانت بخبرات عربية ودولية خاصة من الدول التي شهدت تجارب في هذا المجال (جنوب افريقيا وأمريكيا الجنوبية ودول العربية)

وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور هام جدا في العملية الانتقالية التي اتاحت لها الفرصة في اختيار المسار الذي يجب أن تنتهجه هذه العدالة والذي تمثل في المشاركة الفعلية لمختلف شرائح المجتمع بإبداء آرائهم في كيفية تطبيق أسس العدالة الانتقالية مما قادهم إلى الحوار الوطني الذي تبنته وزارة حقوق الانسان في تشكيل هيئة تشرف عليه مثلت مؤسسات المجتمع المدني والجسم التنفيذي وتجسدت أهم أهداف الحوار الوطني في ضمان مشاركة مكونات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وأحزاب سياسية في رسم ملامح مسار العدالة الانتقالية، وضمان مشاركة الجماعات المحلية في مسار العدالة الانتقالية وتعزيز مشاركة الضحايا في مختلف المراحل، وتجميع نتائج الحوارات في تقرير يقدم التصورات العامة لمشروع القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية [20] .

واستحدثت التجربة التونسية في مجال الإصلاح المؤسسي مصطلح (الغربلة ) التي تمثل آلية جديدة للإصلاح حيث تتضمن تقييماً لكل حالة بمفردها ومدى أهلية الشخص لمنصبه استنادا لسلوكه الفعلي بخلاف التطهير الذي ينزع إلى إقصاء الأشخاص عن مناصبهم، بسبب عضويتهم في جهات سيادية أما الغربلة فتكون في مؤسسات الدولة ومرافقها ممن تثبت مسؤوليته في الفساد والانتهاكات .

التجربة التونسية من التجارب الوليدة و التي مازالت تحبو في تنفيذ مسارها و لعل النجاحات التي حققتها هذه التجربة تجد سندها في الدستور الذي توافق عليه الشعب التونسي و خول في الفصل 24 منه المجلس الوطني التأسيسي أن يسن قانونا أساسياً ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها فمسار العدالة الانتقالية في تونس جاء نتيجة لحوار وطني شارك فيه جميع مكونات المجتمع المدني من منظمات و جمعيات و أحزاب سياسية و نشطاء ، عكس الحوار رغبة التونسيين في كشف حقيقة ما حدث في الماضي، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وتعويض الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة لاسيما مؤسسة القضاء ، فصدر قانون العدالة الانتقالية متخذا من المعايير الدولية مرجعية له فنص على إنشاء هيئة للحقيقة وصندوقاً للتعويضات ولجنة لفحص أهلية الموظفين، بالإضافة إلى دوائر قانونية متخصصة للتحقيق في قضايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والبت فيها قضائياً و لعل من الأمور التي تميز قانون العدالة الانتقالية التونسي أنه بالإضافة إلى تعامله مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل تعدياً على الحقوق المدنية والسياسية، فإنه يتصدى أيضا للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي كانت أساس التحول الديمقراطي في تونس [21].

**المبحث الثاني : الواقع الحالي والبيئة التشريعية في ليبيا**

**(الوضع الحالي في ليبيا سياسياً)**

مع اندلاع ثورات الربيع في 2011 ثم سقوط حكم معمر القذافي، تطلع الليبيون لإنشاء دولة مؤسسات ديموقراطية، إلا أن هذه التطلعات باءت بالفشل. فمع مقتل القذافي في أكتوبر 2011 بمساعدة قوات حلف الناتو، دخلت ليبيا في مرحلة من الحروب الأهلية، تصارعت خلالها القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والسيطرة على الدولة الليبية، متجاوزةً عقد من الزمن تدمرت فيها البنية التحتية الليبية، وانقسمت المؤسسات السياسية، فضلا عن آلاف القتلى والجرحى من المسلحين والمدنيين والأطفال[22] .

وفي عام 2018 فقط ، قالت منظمة التضامن لحقوق الإنسان الليبية أن حصيلة الاشتباكات المسلحة بلغت 3719 ما بين قتيل وجريح وأسير، وأفادت المنظمة أن عدد الضحايا العسكريين بلغ 2947 وعدد القتلى من المدنيين 772 بينهم 49 طفلا. وفي تقرير لمنظمه هيومان رايتس ووتش صدر في 2022 ، نقل عن المنظمة الدولية للهجرة ، أن عدد النازحين داخلياً بلغ 143.419 شخصاً حتى يونيو 2022. ونُقل عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أكتوبر 2022، أن هناك 440،667 مهاجراً ليبياً، منهم 43 ألفاً مسجلون كطالب لجوء سياسي[23] .

وخلال إحاطته بمجلس الأمن في 24 اكتوبر 2022، قال " عبد الله باتيلي" ممثل الأمم المتحدة في ليبيا، أن وزارة العدل تحتجز 11000 مدان بينهم 55 امرأة ، و6000 محبوساً احتياطياً بينهم 113 امرأة و135 حدثاً، لم يتمكن أي منهم من المراجعة القضائية ، كل ذلك في 27 سجن تحت سيطرة وزاره العدل، على الأقل إسمياً . هذا فضلا عن المحتجزين لدى الجماعات المسلحة في منشآت احتجاز غير نظامية [24].

وعلى المستوى السياسي، ورغم المحاولات المتكررة لحل الأزمة الليبية سياسيا، إلا أن ليبيا فشلت في التخلص من الأزمة السياسية وإنهاء الانقسامات السياسية والعسكرية. بدءاً باتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عنه، يليه تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في مارس 2021، بالإضافة إلى المفاوضات التي يسرتها الأمم المتحدة، 2020 / مؤتمر برلين في 2021. ومفاوضات القاهرة في أبريل 2022 ، ورغم تحديد مواعيد مختلفة، فإن ليبيا لم تنجح حتى في إجراء انتخابات تشريعية أو رئاسية، ولم تنجح حتى في المصادقة على الدستور عند كتابة هذه السطور. تعيش ليبيا على اتفاق الدولة منذ عام 2011. واقترحت الجمعية التأسيسية مسودة دستور في يوليو/تموز 2017، لكن لم يتم طرحها بعد للاستفتاء [25].

هذا بجانب انه مما لا يخفى على احد ان هناك تغييرات جوهرية، أبرزها دخول تنظيم الدولة الإسلامية ( داعش ) في الصراع الليبي وتدفق المقاتلين الأجانب إلى كل معسكر. وعلى الرغم من القضاء على مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل شبه كامل بفضل الإرادة الدولية، إلا أن مشكلة المقاتلين الأجانب لا تزال دون حل. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للمصالحة من قبل الجيش الليبي، ظلت النتائج أقل

من التوقعات. ولعل أبرز محاولة على هذا المسار كانت إنشاء لجنة 5+5، التي هدفت إلى توحيد المؤسسة العسكرية، وتجميد الصراع المسلح، وإنهاء مشكلة المقاتلين الأجانب. لكن يبدو أنه بينما نجحت اللجنة في تحقيق وقف إطلاق النار، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها الأخرى[26] .

خلاصة القول، أن الوضع السياسي في ليبيا لا يزال في حالة انقسام كبير بين فصيلين، كل فصيل لديه منطقة يسيطر عليها، وقوات موالية له، ودعم من المسلحين الأجانب ودعم إقليمي.

ففي الغرب الليبي توجد حكومة الوحدة الوطنية برئاسة " عبد الحميد الدبيبه " المعترف بها دولياً، مدعومة من قوات غرب ليبيا ( قوات الردع– العمليات المشتركة– جهاز دعم الاستقرار– كتيبه فرسان جنزور– رحبه الدروع إضافة الي بعض كتائب جبل نفوسة )، ومسنودة بمقاتلين سوريين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا ، ويدعمها التحالف الإقليمي ( تركيا – قطر) ، وتسيطر تقريبا على مناطق غرب ليبيا ، بما في ذلك العاصمة طرابلس[27].

وفي الشرق الليبي توجد الحكومة التي شكلها البرلمان برئاسة " أسامه حماد "، والمتحالفة مع قوات شرق ليبيا برئاسة المشير " خليفة حفتر" ، ( متحالفا مع كتائب السلفية المدخلية في الشرق الليبي ، اضافة الي قوات من اللواء المحجوب بمصراته ، والكتيبة 166 بقيادة محمد الحصان ، والكتيبة 406 السلفية المتواجدة في مدينة سرت ) ، مدعومة بمقاتلين أجانب تابعين لشركة فاجنر الروسية ، ويدعمها التحالف الإقليمي (السعودية– مصر– الإمارات ) ، وتسيطر على الشرق الليبي من الحدود المصرية حتى البوابة الغربية لسرت ، كما تسيطر على أغلب مناطق الجنوب وتدعمها هناك الكتيبة 128 بقيادة حسن معتوق الزادمة [28].

وحتى خذه اللحظة لا تزال السياسة والمجتمع الليبي في حالة من الفوضى، والصراعات تتزايد يوما بعد يوم، مع ظهور صراعات إنسانية واقتصادية جديدة على رأس الصراعات الماضية.

في المرحلة الأولى من الصراع، خلقت الانقسامات الحضرية والقبلية بين أولئك الذين دعموا ثورة فبراير وأولئك الذين دعموا النظام السابق عقلية جماعية بين الفائزين والخاسرين. وقد أدى ذلك إلى اندلاع أعمال العنف والأعمال الانتقامية وتشريد المدنيين والتمييز بين القبائل والفئات الاجتماعية. وبالإضافة إلى زيادة المنافسة على موارد الدولة والمناصب في مؤسسات الدولة، أدى ذلك إلى تعميق الانقسامات السياسية، وزيادة التوترات، وتعزيز ديناميكيات الصراع الجديدة. يتجاوز الصراع الحدود السياسية ويعكس الانقسامات الحضرية والريفية والعرقية وغيرها من الانقسامات الاجتماعية والجغرافية في البلاد. ونتيجة لذلك، تراجعت مؤسسات الدولة بشدة، وتعرضت علاقات الثقة بين الليبيين وبينهم وبين الدولة بشدة [29].

ومنذ عام 2011، انخرطت السلطات الليبية في خطاب المصالحة وآليات العدالة الانتقالية، في ظل عدم وجود نموذج واضح المعالم ومحدد السياق بناءً على مظالم المجتمع الليبي، فوقعت السلطات في إغراء تقليد ممارسات وآليات العدالة الانتقالية المطبقة في سياقات أخرى، انتقامية على الأغلب. بما يعكس عدم

وجود عملية سياسية شاملة تقوم على التشاور والتوافق ، فقد أصيب المجتمع الليبي بالصدمة والإرهاق بسبب التكاليف الاجتماعية والسياسية والإنسانية الباهظة للأعمال العدائية العنيفة والاضطرابات السياسية، مما أضر بالنسيج الاجتماعي الوطني للبلاد. وجعلت هذه العوامل المصالحة المجتمعية والوطنية أكثر إلحاحاً، وفي الوقت ذاته أكثر صعوبة.

فمنذ عام 2012، كانت هناك العديد من المحاولات المحلية للتوسط بين أطراف النزاع وإصلاح واستعادة النسيج الاجتماعي في ليبيا. وتشمل هذه الاتفاقيات سلسلة من الاتفاقيات بين المدن والقبائل، مثل: اتفاق المجلس الوطني الانتقالي والطوارق (2011)، اتفاق التبو والطوارق (2014، 2015)، جنزور وورشفنة (2015)، الزاوية والزنتان والرجبان. (2015))، الغذافة وأولاد سليمان (2016)، الزاوية وورشفنة (2016)، (2016)، التبو وأولاد سليمان (2016)، مصراته وتاورغاء (2018). وقد بدأت معظم هذه المبادرات من قبل المجالس واللجان المحلية التي يضم أعضاؤها شيوخ وزعماء قبائل وشخصيات مجتمعية من مدن ومناطق مختلفة في ليبيا. وتحظى هذه المبادرات بدعم المجتمع الدولي وتعزز الصور النمطية القبلية في المجتمع الليبي [30].

وفي حين نجحت بعض الاتفاقات المحلية في ضمان الاستقرار المؤقت ووقف تصاعد العنف، إلا أنها فشلت إلى حد كبير في تحقيق المصالحة الشاملة والسلام المستدام الحقيقي. وتمثلت هذه المحاولات بشكل أساسي في إدارة الأزمات وتدابير تخفيف التصعيد مثل وقف إطلاق النار أو الهدنة الإنسانية أو تبادل المحتجزين بدلاً من معالجة الأسباب عميقة الجذور للصراعات وتوفير ضمانات بعدم التكرار لتحقيق مصالحة حقيقية، وهذا يفسر إلى حد ما استئناف العنف وفشل هذه المبادرات في تحقيق سلام دائم واستقرار طويل الأمد. وعلى مستوى آخر، تم تنفيذ آليات مختلفة للتعامل الفاتر مع الماضي، كتدابير العدالة الانتقالية، لكنها فشلت في إقامة المصالحة بشكل صحيح وفاعل [31].

ومن أجل رأب التصدعات في المجتمع الليبي وترميم النسيج الاجتماعي، سعت جميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى تعزيز التسوية الليبية لتحقيق الاستقرار في المجتمع الذي ضربه عقد من التوتر السياسي والعسكري ، ولا يزال الافارقة على وجه الخصوص يشعرون بالاستياء من عملية تغيير النظام المزعزعة للاستقرار التي قادها حلف شمال الأطلسي للإطاحة ب( معمر القذافي) في عام 2011. فقد ندد أمادو سيسوكو مبالو، رئيس غينيا بيساو والرئيس الدوري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، بمقتل القذافي ودافع عن عهده في منتدى باريس للسلام في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ،وفي منتصف أكتوبر 2022، أوفد الاتحاد الأفريقي المبعوث الرئاسي الكونغولي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية جمهورية الكونغو برازافيل جان كلود جاكوسو لبحث آخر تطورات الوضع السياسي الليبي والإجراءات التي اتخذها المجلس الرئاسي لإنجاح مشروع المصالحة الوطنية في شرق البلاد وغربها، وخلال اجتماعات مختلفة في طرابلس وبنغازي وسرت وطبرق ومصراتة، أكد جاكوسو أن

المصالحة في ليبيا يجب أن تشمل الجميع دون إقصاء، وأن تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا أولوية الاتحاد الأفريقي، وبدونها لا يمكن التوصل إلى حل سياسي شامل ، كما تبنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مشروع "نحو مصالحة وطنية في ليبيا". ويهدف هذا المشروع، الذي يتضمن مبادرة لتنسيق الحوار مع قادة المجتمع المحلي في متناول جميع صانعي القرار، إلى تحسين مصداقية السلطات المحلية والوطنية لتصبح شريكاً موثوقاً به في جهود المصالحة والوساطة ، ويدعم المشروع الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والمحلية الليبية والمجتمع المدني لتعزيز رؤية شاملة للمصالحة الوطنية، وتطوير قدرات السلطات الوطنية لدعم إعادة بناء التماسك الاجتماعي، ودعم وتطوير القدرات في مجالات الوساطة والحوار حتى يتحقق الاستقرار في البلاد، وذلك بهدف إنشاء شبكات إقليمية ووطنية ومستدامة من الوسطاء الذين يساهمون في الجهود السياسية من القاعدة إلى القمة [32].

على أية حال، لابد أن يهدف الدعم الأممي إلى بناء دولة ليبية تعددية تمثل وتخدم كافة الفئات في البلاد. ولن يخدم هذا الهدف انحصار كافة الجهود الأممية في طرابلس وبعض المناطق الرئيسية المحدودة. فعدم التواصل مع جميع الأطراف يمكن أن يهدم كافة الجهود المبذولة لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية [33].

**البيئة التشريعية الليبية وجاهزيتها لدعم فكرة المصالحة الوطنية**

وعلى الصعيد الوطني الأشمل، تم سن العديد من القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية والحد من النزاع في المجتمع الليبي، خلال السنوات الأولى بعد الثورة الليبية (2012 – 2013)، وأثناء فترة الانقسام السياسي (2014 – 2022). لكنها لم تكن شاملة في معالجة مختلف جوانب الصراع، بل كانت تعكس تصورات الثوار المنتصرين حول كيفية معالجة أخطاء حلفاء النظام السابق المهزومين، واتسمت بالازدواجية وانعدام التنسيق في البنية التحتية المؤسسية المتعلقة بالمصالحة .

وأهم هذه القوانين هو القانون رقم 26 لسنة 2012 بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية [34]، الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي، والذي يحدد المعايير الواجب توافرها في شاغلي الوظائف العامة وفئات الأشخاص المستبعدين من تولي الوظائف العامة؛ والقانون رقم 35 لسنة 2012 بشأن بشأن العفو الجنائي [35]، الذي يمنح العفو لمن شاركوا في الأعمال العدائية ضدها (بما في ذلك المدانون في جرائم جنائية)، في حين ينص القانون رقم 38 لعام 2012 على تدابير إضافية تتعلق بالفترة الانتقالية، حيث يستثني الجرائم التي ارتكبتها عائلة القذافي وشركاؤها [36]. وبموجب هذا القانون، تعتبر الجرائم التي يرتكبها الثوار ضرورية لضمان نجاح الثورة وحمايتها. القانون رقم 13 لسنة 2013 بشأن الفصل الإداري والسياسي، الصادر عن المؤتمر الوطني العام ، والذي يستبعد من الوظائف العامة كل من شغل مناصب معينة في عهد القذافي (قرار المؤتمر الوطني العام الصادر في 8 مايو 2013)[37] ؛

والقانون رقم 29 لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام الذي يحدد مفهوم العدالة في المرحلة الانتقالية وأركانها وآلياتها وإنشاء مفوضية الحقيقة. ويحدد هذا القانون أيضًا أركان الانتقال السلمي [38].

وفي رأينا، فإن هذه القوانين في مجملها تحد من نطاق المساءلة وتحاول التركيز فقط على الانتهاكات التي ارتكبها نظام القذافي، على الرغم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من كلا الطرفين خلال الثورة. كما أن الحق في المحاكمة العادلة لا يؤخذ في الاعتبار. ويعد الحق في المحاكمة العادلة خطوة هامة نحو الإصلاح المؤسسي وضمانات عدم تكرار انتهاكات الماضي والمصالحة الحقيقية، خاصة وأن المجتمع الليبي يعاني من دوامة ما بعد الصراع التي تسود فيها عقلية المنتصر والسعي لقهر الخاسرين.

ومن المؤكد أن ليبيا وقعت في هذا التناقض القانوني منذ بدء الانقسام السياسي في عام 2014، والذي أدى فيما بعد إلى وجود نظامين متوازيين وبرلمانين متوازيين في الشرق والغرب، واعتماد قوانين ولوائح متناقضة تتعلق بالمصالحة والتحول الديمقراطي ، فعلى سبيل المثال، تبنى مجلس النواب في طبرق القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو العام الذي لم يوافق عليه المجلس الوطني في طرابلس [39]. كما مهدت الانقسامات السياسية الطريق أمام إساءة استخدام القوانين المتعلقة بالمصالحة، مما أدى إلى تحويلها عن هدفها المتمثل في معالجة الانتهاكات والمظالم، وساهم بدلاً من ذلك في الاستقطاب القوي للوضع السياسي في البلاد. وكمثال على ذلك، قامت السلطات في الشرق والغرب بتجنيد ودمج أعضاء النظام القديم في مؤسسات الدولة والمؤسسات العسكرية، وفي حين يمكن اعتبار ذلك خطوة مهمة نحو المصالحة، إلا أنها كانت أيضًا وسيلة سياسية للسلطات لتعزيز موقفها السياسي وتوسيع قاعدتها السياسية.

عزز عدم وجود نهج حقيقي للمصالحة الشعور بالإقصاء وأدى إلى عودة عدائية واستفزازية للمرتبطين بالنظام السابق، كما رأينا في مشاركة عسكريين من نظام القذافي في هجوم طرابلس عام 2019؛ كما أن عودة سيف الإسلام القذافي إلى السياسة من خلال ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام 2021 كانت أيضًا عملًا استفزازيًا يُعتبر وقد تسبب ذلك في إثارة الخوف بل والإحباط لدى العديد من الشباب الليبي، مما أدى إلى عودة الخطاب العنيف ضد مسؤولي النظام السابق، وبالتالي تهديد روح الوحدة الوطنية الليبية برمتها. هذه الأمثلة دليل على عدم وجود نهج حقيقي مبني على أساس متين للمصالحة الوطنية.

وفي ظل غياب نتائج ملموسة من جميع جهود المصالحة، قرر المجلس الرئاسي عقد اجتماع في طرابلس في الفترة من 8 إلى 12 يناير 2023 للتحضير لمؤتمر دولي للمصالحة الوطنية الليبية. وسيحضر المؤتمر بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى بعض قادة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والقوى الإقليمية ذات الصلة. ووفقاً لعبد الله الرافعي، نائب رئيس المجلس الرئاسي، فإن

الاجتماع التحضيري سيعمل على عرض وثيقة التسوية على مختلف الأطراف الليبية لمناقشتها. ومن المتوقع أن ينعقد الاجتماع في الأشهر المقبلة، تمهيداً للاجتماع الأول الذي من المرجح أن يعقد في مارس من العام المقبل [40].

وقد مر مشروع الأمم المتحدة للمصالحة في ليبيا بعدة مراحل مهمة، حيث عقد العديد من الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول القضايا الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، وتوجت هذه الحوارات بوثيقة استراتيجية للمصالحة تمت صياغتها في مارس 2019. وفي العام نفسه، دعمت المجموعة أيضًا توقيع ميثاق التعايش السلمي في فزان من قبل أكثر من 70 ممثلًا من جنوب ليبيا. كما دعمت إنشاء شبكة الوسطاء المحليين في عام 2020، والتي تضم حوالي 160 وسيطًا من جميع أنحاء ليبيا. وبالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، طوّر المعهد برامج تدريبية لتحسين مهارات الوساطة وتحليل النزاعات وحلها. كما دعمت البعثة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وقامت بتنظيم وتيسير العديد من اجتماعات اللجنة داخل ليبيا وخارجها. [41]

وعلى الرغم من جهودهما لضمان نجاح المصالحة في ليبيا، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي من وضع استراتيجية لبناء قطاع الأمن الذي انهار بعد سقوط القذافي، ولم يتم حتى الآن حل مشكلة انتشار الأسلحة في جميع أنحاء ليبيا ومشكلة المقاتلين الأجانب بشكل جذري. كما ركزت جهود الأمم المتحدة أيضاً على الدفع باتجاه عملية بناء السلام القائمة على أساس الصراع السياسي المتطرف دون الأخذ بعين الاعتبار الخوف من تهميش الشعب الليبي وعدم قدرته على التأثير في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، مما أدى إلى فشل أي حل سياسي وقد كان هذا أيضًا عاملًا مهمًا في زيادة تصاعد الهشاشة والعنف في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، فشلت جميع الاتفاقات السياسية في معالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية، حيث ركزت على اتفاق سياسي لحكومة وحدة وطنية ولم تناقش ما يجب القيام به بعد المرحلة الانتقالية وكيفية الحكم في مجتمع غير متوافق.

**لماذا لم تثمر جهود المصالحة نتائج مرغوب بها حتى الآن؟**

على مستوى الأمم المتحدة، فشلت بعثة الأمم المتحدة في تحقيق مهمتها في مصالحة الدولة الليبية لأن مشاريع مبعوثي الأمم المتحدة اختلفت في دفع العملية السياسية إلى الأمام. كما اختلفت استراتيجياتهم، حيث كان لكل مبعوث خاص جديد خطة عمل خاصة به واقترح حلولاً دون الاستفادة من مبادرات الأمم المتحدة السابقة. فعلى سبيل المثال، شدد طارق متري على ضرورة بناء الدولة الليبية أولاً. ومن ناحية أخرى، فضّل برناردينو ليون الخيار المؤقت السهل واعتبره الحل، متجاهلاً الأسباب الحقيقية للأزمة التي شخّصها سلفه [42].

ومع ذلك، بررت سياسة ليون الشكوك المتبادلة بعدم الانتقال من المؤقت الانتخابي إلى المستقر والدائم، أي إنشاء برلمان وحكومة ورئيس جمهورية. وقد تكون النتيجة تصعيد النزاع المسلح، وفتح الباب

أمام الانفصال ونموذج أقرب إلى النموذج اللبناني في تقاسم السلطة، وهو أبرز حالات الجمود والفشل. وحتى ستيفاني ويليامز فشلت إلى حد كبير في هذه المهمة. فواقع الأحداث في ليبيا يُظهر أنها لم تحاول معالجة التواطؤ القائم في البلاد، أو مواجهة الجماعات المسلحة التي تتقاسم العاصمة، أو الدعوة إلى عقد اجتماعات مائدة مستديرة مخصصة لنزع سلاح العاصمة وتسليمه للجيش النظامي، أو دمج أفراد الميليشيات في المؤسسات الرسمية.

كما يجب مراعاة تركيبة المجتمع الليبي والهياكل القبلية التقليدية. فقد سيطرت بعض القبائل على مواقع رئيسية في البلاد، مثل الموانئ وحقول النفط والمطارات والمصانع المملوكة للدولة، مما يشكل تهديداً للانتقال إلى الديمقراطية وتحقيق مصالحة وطنية دائمة. كما يلعب دعم أي من الطرفين للقبائل دوراً مهماً في هذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، تدعم بعض القبائل البرلمان في حين تدعم قبائل أخرى المؤتمر الوطني العام، ويدعم بعضها عملية الكرامة في حين يدعم البعض الآخر عملية فجر ليبيا، ويشكل هذا الارتباك عقبة أمام استراتيجيات الأمم المتحدة والاستراتيجيات المحلية لتحقيق المصالحة. علاوة على ذلك، أدى انتشار النزعة الانتقامية التي أججتها أحداث الثورة إلى إحياء صراعات الماضي بين مصراتة وورفلة والزنتان والمشاشية ومصراتة وتاورغاء والزنتان والجاد والزوالة والجميل، مما دمر أي إمكانية للتعايش. وقد أدى ذلك إلى تدمير فرص التعايش المشترك [43].

هناك أيضًا مشاكل أكثر خطورة يمكن أن تقف في طريق المصالحة الوطنية. وهي مشكلة المرتزقة الأجانب التي لا تزال عالقة دون حل جذري. تجتذب ليبيا حالياً المرتزقة الأجانب. ولم تعد المسألة تتعلق فقط بالمرتزقة داخل ليبيا، بل أيضاً بمنع المرتزقة الجدد من دخول البلاد. فعلى سبيل المثال، كشفت صحيفة مالطية في ديسمبر الماضي عن تمكن السلطات المالطية من إلقاء القبض على مجموعة من الضباط البريطانيين المتقاعدين قبل أن يستقلوا طائرة خاصة من مالطا إلى ليبيا. (بوابة فيتو، 15 ديسمبر 2022). لذلك، لا تزال قضية المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا عالقة، ورغم الالتزامات والجهود الدولية المبذولة في هذا السياق للقضاء على هذه العناصر التابعة لتركيا وفاغنر الروسية وغيرهما، إلا أن الجهود المبذولة نحو الحل السياسي وإيجاد طريق للمصالحة الاجتماعية في ليبيا يهدد ذلك ،كما أن هناك مشكلة أكثر خطورة يمكن أن تقف في طريق المصالحة الوطنية، وهي مشكلة المرتزقة الأجانب التي لا تزال دون حل. تجتذب ليبيا حالياً المرتزقة الأجانب. ولم يعد الأمر يتعلق فقط بالمرتزقة داخل ليبيا، بل أيضاً بمنع المرتزقة الجدد من دخول البلاد [44].

وخلاصة القول نحن نرى ان الممر الاوحد للخروج من ازمة تعثر المصالحة الوطنية هي فكرة ان تكون هناك نقطة وسطية تسمى ( مشاركة لا مغالبة ) تلك التي اتبعتها اكثر من دولة ولكن بشكل مشروط يضمن عدم وجود أي من الافراد الذين كانوا جزءاً من النظام السابق ولكن لمدة محددة ينص عليها بنص قانون كما الحال في مصر عقب ثورة 2011 بالقانون الذي نص على ابعاد كل رموز النظام

السابق من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة 10 اعوام ، تلك النص التشريعي الذي افسح الطريق امام الوجوه الجديدة والقدرات المتحمسة لإصلاح البلاد ومحاولة وقوفها مرة اخرى وعودة استقرارها ، ولكن سوف نختلف قليلاً منع ما اتبعه المشرع المصري وغيره من التجارب السابق ذكرها في جزئية المحاكات العادلة التي لم تجد لها مجال للتطبيق بشكل فعال في النظام الليبي نظراً لاعتبارات عدة ملتصقة بالطبيعة الليبية ونقصر فقط اولى خطوات المصالحة في عزل رموز النظم السابقة بشكل حاسم ودون اللجوء لأى محاكمات وما شابه مما يعطل مسيرة تدعيم مؤسسات الدولية وتوحيدها ، هذا بالتوازي مع تعاون القبائل لخروج المرتزقة النازحين الى لبيا بكل الطرق الممكنة وتلتزم كل قبيلة بتحرير منطقتها من المرتزقة حتى تصبح ليبيا لليبيين فقط ولا لغيرهم ، ثم الانتقال الى مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها بشكل ديموقراطي ودعم شعبي وفق للطبيعة القبلية بها حتى لو لزم الامر ان تصبح مقاليد الامور مؤقتاً بيد عدد محدد من القبائل فقط ، حتى تستعيد الجمهورية الليبية قوتها ووحدتها واستقرارها لابد من ان تكون زمام الامور موحده والحد من فكرة التفرق الواقع بين القبائل والقوات كما هو حالي ، ومناهم الخطوات اللثى لابد من الالتفات لأهميتها هي اشراك المجتمع المدني في بناء مؤسسات الدولة ومساعدة القبائل في طرد كل المرتزقة خارج ليبيا بشكل صارم وحاد أي ما كانت العواقب منه ، تلك الفئة التي ساهمت بقدر كبير في استمرار الانهيار بليبيا والتي لن يستطيع الليبيين في وجودهم اعادة اعمار ليبيا ، حتى لو توصل الامر الى تولى ابرز الشخصيات من المجتمع المدني والمؤسسات الاهلية مقاليد بعض الامور لفترة مؤقتة والتي شوف نتطلق عليها " عودة الجهورية الليبية " .

**الخاتمة**

الحمد لله الذي لا يحمد على شيء سواه ، ونشكر الله الذي اعاننا على اتمام ذلك البحث والانتهاء من تلك الدراسة التي لا طالما شعرنا فيها بالسوء تجاه الجمهورية الليبية والتي هي اقرب جار الينا كمصريين بل ومنا الكثيرين والكثيرين بها ، ولنا فيها اخوة واهل واحباء وما يصيبها من مكروه يؤلم صدورنا وما يعاونها على الاستقرار يسعدنا ، فقد حاولنا في بحثنا هذا التعرف على فكرة المصالة الوطنية وماهية العدالة الانتقالية بشكل عام ودولي ، ثم ذهبنا في دروب الدول التي مرت بهزات سياسية وتقلبات في نظامها من ثورات وما شابه ذلك حتى يتثنى لنا استسقاء أي من ملامح تعزيز فكرة المصالحة والانتقال السلمي وعودة الدولة الى وضع مستقر داخلياً ودولياً، تلك الذي جعلنا نسير في رحلة تجارب الدول في اتمام المصالحة الوطنية داخلياً واجراء عدالة انتقالية حتى تنهى فترات الصراع الداخلي وتعود للدولة وضعها الطبيعي وقوتها الداخلية ومكانتها بين المجتمع الدولي ، تارة نتأرجح بين الدول الغربية وتناره بين الدول العربية للتعرف على كيفيه سير عملية العدالة الانتقالية في تلك الدول فتعرفنا على تجربة عدد ن الدول ، فتلك الارجنتين التي شهدت تجربة ثرية من التحول الديمقراطي وتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، حتى إن ظهور المصطلح نفسه ولد من داخل الأرجنتين، التي تقدم تجربة رائدة في هذا المجال، خاصة

بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، بوجه خاص ، وتجربة غواتيمالا التي لا طالما خطت خطوات عدة للوصول الى العدالة الانتقالية ، مروراً بالتجربة التونسية و التي تعتبر أحد أطول مدة زمنية لهيئة عدالة انتقالية في ما يقارب الأربعين تجربة في العالم ، انتهاء باقتراح الرأي المستنبط من بعض ملامح التجربة المصري في الانتقال من حالة الفوضى الي الاستقرار والهدوء .

**قائمة المصادر والمراجع**


1 موقع الامم المتحدة ، 2023 مقال عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان ، 15 مارس 2023 ، https://unitams.unmissions.org/

2 يتوجي سامية، 2014 ، المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

3 موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان ، https://www.ohchr.org/ ، تاريخ زيارة الموقع 30\1\2024

4 موقع المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية ، https://lcsms.info

5 مهدي مبروك ، 2022 ، العدالة الانتقالية والانتقال الديموقراطي في البلدان العربية ، المجلد الثاني ( التجربة التونسية ) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات

6 موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، مقال بعنوان " ما العدالة الانتقالية ، لينك الموقع : https://www.ictj.org/ ، تاريخ زيارة الموقع 30\1\2024

7 موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية /، مرجع سابق

8 عبد الحي مودن ، 2011 ، الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية ، مقال منشور بمجلة رابط الكتب الالكترونية ، لينك المجلة : https://ribatalkoutoub.com/

9 د. محمد صادق أسماعيل ، 2018 ، التجربة الأرجنتينية تحديات الإصلاح السياسي والاقتصادي ، دار العربي للنشر والتوزيع

10 موقع ترجمان الرسمي ، لينك الموقع : https://tarjamaan.com/

11 ICC-ASP/8/Re9 القرار، موقع الامم المتحدة ، الجلسة العامة العاشرة، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠ ، لينك القرار : https://asp.icc-cpi.int/

12 موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/

13 د.المصطفى بوجعبوط ، 2022 ، العدالة الانتقالية في غواتيمالا : تفكيك بنية الانقلابات العسكرية ونهاية الحروب الأهلية ، المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية ، https://cmjteri.org.ma

14 الهلالى محمد هشام حسين ، 2020 ، تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا ( 1994-2019) دراسة في الآليات والوسائل ، المركز الديمقراطى العربى ، لينك الدراسة https://democraticac.de

15 الدكتورة ساني ويبر ، 2022 ، (جبر الضرر باعتباره قوة محفزة للتغيير في حياة الضحايا والناجين: تصورات ومشاركات من المستوى الشعبي، نوفمبر 2022 ، اليوم الوطني لكرامة الضحايا في غواتيمالا، 2022 ،غواتيمالا. ، لينك : https://www.ohchr.org/

16 تقرير ، استكشاف التعويضات التي تقدمها الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية في المجتمعات الانتقالية ، هذا الكتيب كجزء من مشروع "التعويضات والمسؤولية والضحية في المجتمعات الانتقالية" – وهو مشروع مدته ثلاث سنوات ممول من مجلس أبحاث الفنون والعلوم الإنسانية. وهي تعتزم إعلام منظمات المجتمع المدني ومشاركة المانحين في التعويضات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع.

يدرس المشروع دور التعويضات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع ، مع إيلاء اهتمام خاص للمفاهيم المتنازع عليها عن الضحية ودور الجماعات المسلحة غير الحكومية والمجتمع المدني والجهات المانحة. على الرغم من وجود ممارسات ومعايير دولية متزايدة بشأن التعويضات ، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التنفيذ على أرض الواقع. ويعتمد هذا المشروع على ست دراسات حالة (كولومبيا وغواتيمالا ونيبال وأيرلندا الشمالية وبيرو وأوغندا) وقاعدة بيانات للتعويضات لتوفير تحليل مقارن للتحديات التي تواجه تنفيذ التعويضات أثناء النزاع وبعده. يقع مقر فريق المشروع في كلية الحقوق بجامعة كوينز بلفاست ، وجامعة إسيكس ، وجامعة دبلن سيتي ، وجامعة براندیز. كجزء من ترجمة البحث إلى تطبيقات العالم الحقيقي ، يهدف هذا الكتيب إلى مشاركة بعض النتائج التي توصلنا إليها في مخرجات عملية يسهل الوصول إليها وسهلة الاستخدام.

فقد تم إجراء المقابلات مع أكثر من 250 فردًا عبر دراسات الحالة الست ، بما في ذلك الضحايا والمقاتلين السابقين (الجهات الحكومية وغير الحكومية) والمجتمع المدني وموظفي برنامج التعويض والجهات المانحة. شريك المشروع هو REDRESS Trust ، مع منظمات متعاونة من المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). عقد فريق المشروع و REDRESSوالمركز الدولي للعدالة الانتقالية والمنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل ليوم واحد في مؤسسة المجتمع المفتوح بنيويورك في ديسمبر 2019 حيث انضم إليهم خبراء وممارسون رئيسيون

يعملون في المجتمع المدني ومشاركة المانحين في العدالة الانتقالية. نود أن نشكر أولئك الذين حضروا وشكرًا خاصًا لـ (ICTJ) Keen Meregali و) Edit Bain مبادرة عدالة المجتمع المفتوح) للمساعدة في تنظيم وتسهيل الحدث. ، لينك التقرير كامل :
https://reparations.qub.ac.uk/arabiccso

17 إيان كاتز ، إيزابيال كريبانيان ، 2021 ،عدالة التفاوض (عمليات السلام كأدوات لتحقيق العدالة الانتقالية ) ، لينك التقرير كامل :https://gijtr.org/wp-content

18 الهلالي محمد هشام حسين ، 2020 ، تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا ( 1994-2019) دراسة في الآليات والوسائل ، المركز الديمقراطي العربي ، لينك الدراسة :
https://democraticac.de

19 عبد الوهاب بن حفيظ، 2020 ، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020 معضلات التوافق والاستقطاب ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

20 أمين بن مسعود ، واخريين ،2022، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: المجلد الثاني . التجربة التونسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

21 د. مصطفى بوجعبوط ، 2022 ، سياسات العدالة الانتقالية في شمال أفريقيا: مظاهر تقليص مظالم السلطوية – المغرب وتونس نموذجا"، المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية

22 سرحان رعاش ، نور الدين حشود ،2021 ، تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

23 موقع منظمة التضامن لحقوق الانسان الليبية ، https://hrsly.com

24 مقابلة بعنوان السلم والامن ، أغسطس 2023 ، موقع اخبار الامم المتحدة الرسمي ، https://news.un.org/ar/interview

25 لطفي حاتم ، 2015 ، النظام السياسي والسياسية الخارجية المعاصرة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان

26 خميس دهام حميد ، 2017 ، عدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق، دار الجنان للنشر والتوزيع .

27 اسامة محمد ابو العلا حسن بعنوان "دور القضاء الدولي (المحاكم الجنائية الدولية-الامم المتحدة ) في تحقيق العدالة الانتقالية .

28 اسامة محمد ابو العلا ، مرجع سابق

29 مرسي أحمد عبدالله امعبد ، 2018 ، المصالحة الوطنية ومقتضيات العدالة الجنائية الدولية ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية ، جامعة عدن

30 أحمد مصطفي فتحي عرابي ، 2022، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والتخفيف ، مجلة العوامل البيئية ، المادة 13 ، المجلد 16، العدد 15 ، يوليو 2022 ، الصفحة 401-422

31 احمد قاسم حسين ، 2022 ، ليبيا – تحديات الانتقال الديموقراطي وأزمة بناء الدولة ، الطبعة الأولى ديسمبر 2022 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات

32 أفراح جاسم محمد صالح؛ خليفة ابراهيم عودة ، 2022 ، لجنة المصالحة الوطنية ودورها في تعزيز العدالة الانتقالية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

33 مجموعه مؤلفين ، 2015 ، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية ، الطبعة الأولى ،نوفمبر 2015 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

34 قانون 26 لسنة 2012، بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية، الجريدة الرسمية، قوانين صادرة عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ليبيا، عدد 13، 5 يوليو 2012

35 قانون 35 لسنة 2012، بشأن العفو عن بعض الجرائم، الجريدة الرسمية، قوانين صادرة عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ليبيا، عدد 6، 19 مايو 2012

36 قانون 38 لسنة 2012، بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، الجريدة الرسمية، قوانين صادرة عن المجلس الوطني الانتقالي، ليبيا، عدد 6، 19 مايو 2012

37 قانون 13 لسنة 2013، بشأن العزل الإداري والسياسي، طرابلس: المؤتمر الوطني العام، 8 مايو 2013

38 قانون 29 لسنة 2013، بشأن العدالة الانتقالية، طرابلس: المؤتمر الوطني العام، 2 ديسمبر 2013

39 قانون رقم 6 لسنة 2015 م في شأن العفو العام ، نشر في 7 سبتمبر 2015 ، موقع المجمع القانوني الليبي : https://lawsociety.ly

40 حافظ عبد الرحيم ، عبد الرازق المختار ، شاكر الحوكي ، عبد الوهاب بن حفيظ ،معز سوسي ، 2021، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020: معضلات التوافق والاستقطاب ، الطبعة الأول ، سبتمبر 2021 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات

41 هند محمد عبد الجبار علي ، 2018 ، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الاهلي ، مجلة مدارات سياسية ، العدد الخامس 2018

42 احمد طارق ياسين؛ جاسم محمد طه ، 2024 ، دور القانون الدولي في تفعيل العدالة الانتقالية وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي ، Journal of Anbar University for Law & Political Sciences، 2018، Vol 8، p445 ، لينك العدد : https://openurl.ebsco.com/

43 بلعيد بن جبار ، 2017 ، المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى : محنة بلد ، الدار المتوسطية للنشر

44 تحقيقي صحفي ( العالم المظلم للمرتزقة في ليبيا.. كم يبلغ عددهم ومن يمولهم وكيف يتم نقلهم؟) ، 2020 ، الحرة / ترجمات – دبي ، موقع الجرة الاخباري : https://www.alhurra.com/libya